جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

سنة أولى جذع مشترك نظام .ل.م.د

مادة التهيئة

سياسة التهيئة في الجزائر

مرت سياسة التهيئة في الجزائر بشوطين أساسيين

الشوط الأول : 1962 – 1978 : و يمكن استخلاص تهيئة الترب الوطني خلال هذه الفترة من أهداف المخططات الاقتصادية و البرامج الكبرى التي تبنتها الدولة الجزائرية في اقتصادها المركزي الموجه ذي الطابع الاشتراكي بوسائله و مؤسساته العمومية أو الحكومية و نخصص بالذكر المخططات الاقتصادية الوطنية المخطط الانتقالي 1967 /1969 ، و الرباعي الأول 1970/1973 و الرباعي الثاني 1974/1977 و البرامج الكبرى مثل مشروع السد الأخضر لمقاومة التصحر بواسطة التشجير الممتد من شرق البلاد إلى غربها عبر الأطلس الصحراوي و طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط أقصى شمال الجزائر بأقصى جنوبها ، وبرامج تأميم الأراضي الفلاحية ومشروع بناء 1000 قرية فلاحيه ومشروع سد الشافية سهل عنابة ومشروع سد الحاميز لسد احتياجات مدينة الجزائر من المياه الصالحة للشرب ومشروع سد الفرقوق لسد احتياجات المنطقة الصناعية بآرزيو ... إلخ

ويمكن استخلاص الأهداف التي كانت ترمي إليها سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر خلال هذه الفترة

1 - التركيز على الصناعة ومنحها الأولوية في مجال الاستثمارات بحيث باتت حصة الأسد من حيث الاعتماد المالية مما أدى إلى إنشاء خريطة صناعية في مجال الصناعة حيث أنشأت مركبات صناعية مثل المحور الصناعي وهران آرزيوا وبطيوة المتخصص في البترو كيمياء وتمييع الغاز، والحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر والمتخصص في صناعة وسائل النقل والمحركات ، ومركب الحجار للحديد والصلب بضواحي عنابة ومركب الصناعات البترو كيميائية والغازية بسكيكدة في شرق البلاد وتوسيع النسيج الصناعي بقسنطينة ...

2 - توسيع شبكة الهياكل الأساسية (الطرق والمواصلات والاتصالات وسكك الحديد والكهرباء والغاز وأنابيب المياه الصالحة للشرب وشبكة تصريف المياه)

3 - تخفيف الضغط المركز على الأقاليم المحظوظة اقتصاديا (الجزائر ، وهران ، قسنطينة) من جراء الحركة السكانية بحثا عن العمل في مختلف جهات الوطن باعتبارها المقوم الأساسي لجميع أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4 - المحافظة على الأراضي الفلاحية وتوسيع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة باستصلاح أراضي جديدة في المناطق النائية والسهوب والصحراء والتصدي للجفاف والتصحر وانجراف التربة بمواصلة التشجير في المناطق المرتفعة وإنجاز السد الأخضر كلف حوالي مليار دينار سنويا لمدة 20 سنة لغرس حاولي 7 ملايين شجرة والعناية بها بمساحة تقدر 3 ملايين هكتار

5 - العمل على الاكتفاء الذاتي في مجال النتاج الفلاحي والتخلص من التبعية الغذائية خصوصا الحبوب

6 - توفير هياكل جديدة في مجال الري وإصلاح المتواجد منها من أجل تعبئة مثالية لسد الاحتياجات المتزايدة للماء في الخدمات المنزلية والصناعة والسقي

7 - إعادة النظر في التنظيم الإداري كوسيلة من وسائل التحكم في مجال وحسن تسيير التراب الوطني بحسب ارتفاع عدد الولايات إلى 31 ولاية بعد ما كانت 15 مقاطعة وعدد البلديات الى 704 سنة 1974 واستبدلت البرامج الخاصة في مجال التخطيط الإقليمية بالمخططات البلدية ذات الطابع المحلي

8 - كما شهدت هذه المرحلة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار من خلال المجالس الشعبية المنتخبة على مختلف المستويات في الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) بدأ بالمجالس الشعبية البلدية إلى المجالس الشعبية الولاية فالمجلس الشعبي الوطني ، وقد شاركت المجالس الشعبية المنتخبة في صنع القرار في مجال التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني
9 - معالجة إشكالية سوء التوازن بين الأقاليم وذلك بمساعدة الجهات المتضررة ببرامج خاصة من أجل النهوض بها اقتصاديا واجتماعيا وجعل جميع الأقاليم الوطنية تساهم في التنمية الوطنية حسب طاقتها وإمكانيتها البشرية والمادية و المحلية .

الشوط الثاني : ما بين 1980 و 2000: أما الخطة الوطنية للتنمية القطرية التي وضعتها وزارة التخطيط والتهيئة في هذه الفترة استمدت أبعادها وأهدافها التنموية من الميثاق الوطني وكان الاهتمام هذه المرة موجه بالدرجة الأولى إلى تنمية الهضاب العليا والصحراء عكس سياسة التهيئة القطرية السابقة التي كانت تولي اهتماما كبيرا لتنمية الأقاليم الشرقية والتي اعتبرت مناطق فقيرة اقتصاديا مقارنة بأقاليم الوسط لهذه الأسباب وضعت هذه الخطة لإنشاء أقطاب تنموية في الهضاب العليا والصحراء وتوفير مناصب الشغل بها لعل ذلك يخفض الضغط . والغرب المفروض على الشمال بتوجيه السكان نحو الجنوب خاصة الفئات الشابة العاطلة وفي ما يلي الخطوط العريضة لخطة التهيئة 1980 2000 :
1 - استصلاح الأراضي :
أكدت خطة التهيئة على توسيع رقعة الأراضي الفلاحية بإضافة 600 ألف هكتار من الأراضي المسقية كما أكدت على تشجيع الفلاحة في وتوفير ..... الأراضي الجافة والشبه جافة في السهوب والصحراء وذلك إنشاء تعاونية فلاحية شبانية وتزويدها بالقروض والعتاد الفلاحي اللازم حوالي 700 مليون متر مكعب من المياه لتغطية استهلاك الأقطاب التنموية المبرمجة وتموين السكان بالمياه الصالحة للشرب (برامج استيطان 7 ملايين من السكان بالهضاب العليا مع نهاية 2000)
2 - في مجال التهيئة العمرانية برمج إنشاء سلسلة من المدن الجديدة عبر الهضاب العليا لتحقيق التوازنات في الهيكلة الحضرية للبلاد وإنشاء مراكز حضرية ذات تأثير إقليمي في المناطق النائية عبر الهضاب العليا والصحراء منها 11 مدينة جديدة في الهضاب العليا ومدن جديدة في باقي أنحاء الصحراء .
3 - استصلاح الشطوط الداخلية: وضعت برامج تنموية لتهيئة الشطوط الكبرى الواقعة بالهضاب العليا حيث ركز الاهتمام على كل من شط ملغيغ والشط الشرقي لكل منهما دراسة لتهيئتها وتحويلها إلى بحيرتين سياحيتين تنتعشا بها اقتصاديا وبيئيا .
ويمكن فيما يلي استعراض أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر اثر هذه الإستراتيجية في ميدان التهيئة العمرانية

المؤشرات الرئيسية لسكان الجزائر عام 1998 : بلغ عدد السكان 29.272.343 نسمة أما معدل النمو السكاني الحر بلغ 3.75 % ونسبة سكن الحضر 58.3 % بينما بلغ عدد سكان الريف 41.7 % عدد المركز الحضرية 597 من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة أما عدد المركز العمرانية ككل فتساوي 4055 مركز عمراني

: عن الزراعة : فحسب آخر إحصائي لعام 2002 فقد ورد فيه التالي

1 - المساحة الفلاحية النافعة S.A.U تساوي 8666715 هكتار

2 - المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتار (48.2 %)

3 – المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 587469 هكتار (6.7 %)

4 – المستثمرات الفلاحية : 6.62 % مساحتها أقل من 5 هكتارات

مستثمرات القطاع الخاص 94 %

مستثمرات فلاحيه جماعية 3.7 %

مستثمرات فلاحيه فردية 1.5 %

إنتاج الحبوب 2001 بلغ 27.6 مليون قنطار

بلغ 19.0 مليون قنطار 2002

4 - قطاع الصناعة والمحروقات : لقد ركزت الجزائر على القطاع الصناعي لما له من انعكاسات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي أهم مؤشرات القفزة النوعية والكمية التي حققها القطاع الصناعي هو ارتفاع عدد العاملين من 30 % عام 87 والى نحو 45% عام 95 إضافة إلى زيادة نسب مساهمته في الدخل الوطني إلى 50 % وتقليص نسبة المواد الخام من الصادرات الموارد الباطنية التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة .

وتتصل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع أهمها الحديد والصلب و هو عماد الصناعة الثقيلة في مركب الحجار بطاقة إنتاج 2 مليون طن / سنة و يشغل 20 ألف عامل .

و يشمل القطاع الصناعي الجزائري عن نحو 1000 وحدة كبرى و على عدة ألاف من الوحدات الصغيرة و قد شمل عام 1995 نحو 650 ألف عامل حيث غطى 40 % نحو 1400 عامل من حاجيات الجزائر, أما بشأن المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الوطني أو في إطار الشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 مؤسسة بلغ عدد عمالها 1400 مؤسسة 4.5 مليارات دينار و شغلت 41977 . لكن الصناعة الجزائرية رغم هذه الانجازات لا زلت دون مستوى أداء الدول متقدمة .

5 - المحروقات : قد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حولي 900 ألف برميل يوميا و يقدر الخبراء بان الإنتاج سيصل إلى 1.8 مليون برميل عام 2007 بفضل الاكتشافات الجديدة .

6 - المواصلات : تمثل شبكة الاتصالات احد العوامل الهامة المؤثرة في التطور الاقتصادي و التنمية الاجتماعية للدول و قد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير و تنمية المواصلات بفضل الاهتمام البالغ لهذه الأخيرة في إطار إستراتيجية وطنية تهدف إلى توسيع رقعة التبادل التجاري داخليا و خارجيا و إدماج التراب الوطني منظومة متكاملة من الطرق البرية و السكك الحدية و الموانئ و المطارات..

7 - الطرق البرية : عام 2002 قدر طولها اكبرمن 104 ألف كلم منها 670 كلم طرق وطنية مرصوصة جدا و 38100 كلم (27 %) طرق ترابية صالحة للسير و الحركة و الباقي نوعية متوسطة.

السكك الحديدية : و يبلغ طولها نحو 4200 كلم ، كلها ذات اتجاه وحيد منها 215كلم مكهرب تربط مناطق لونزة و بوخضرة بعنابة و تستغل هذه الشبة من الطرق الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية التي تملك 10300 عربة و توظف 187قطار يومي يربط 17 مدينة كبرى و متوسطة شارك في النقل الوطني الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة كما تغطي 17 % من حركة النقل البري أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة و تنقل سنويا حوالي مليون مسافر.

يعتبر طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط دول الساحل الإفريقي بالموانئ الجزائرية على البحر المتوسط اهم الانجازات في ميدان الطرق البرية و يبلغ طوله بالجزائر 2344 كلم مربع غير مكتملة.

النقل الجوي : يوجد بالجزائر حوالي 124 مطار منها 30 داخليا ، يربط اهم المدن الجزائرية في الشمل و الصحراء في شبكة كثيفة من الرحلات اليومية و الأسبوعية و كذلك 7 مطارا ت دولية تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوربية و لمغرب العربي و الشرق الأوسط و إفريقيا و جنوب الصحراء . و يتشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة معظمها من نوع بوونغ والايرباص، و تضمن شركات الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.1 ملايين مسافر و نحو 30 الف طن من البضائع ، و في إطار اقتصاد السوق انضمت الى مجال النقل الجوي 04 شركات جزائرية خاصة.

الموانئ: يلبغ عددها حاليا 12 ميناء تؤدي دورا جيدا في تنشيط التجارة الداخلية و الخارجية لانها تضم 98 % من المبادلات التجارية للبلاد. من أهم منجزات هذا القطاع إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المحروقات هي أرزيو ، بجاية ، و سكيكدة ، و تجهيز موانئ عنابه و العاصمة و وهران بمحطات استقبال الحاويات إضافة إلى توسيع و تجديد موانئ تنس و الغزوات لدفع كفاءة استقبالها.